جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

الأمن الغذائى العالمى
فى ظل أهم المتغيرات المعاصرة
(مع التركيز على الأمن الغذائى المصرى)

د. عزة إبراهيم عماره عبد الرؤوف
باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الأمن الغذائى العالمى فى ظل أهم المتغيرات المعاصرة
(مع التركيز على الأمن الغذائى المصرى)

د. عزة ابراهيم عماره عبد الرؤوف(*)

مقدمـــــــة :

إن الحصـــول علـــى الغـــذاء بمقادير مناسبة ومستقرة يعتبر حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، ومسئولية دينية وأخلاقية جماعية .

ويعتـــبر الأمـــن الغذائـــى لأى وطـــن قضية أساسية لايمكن تركها للظـــروف المتغـــيرة حتى ينعم هذا الوطن بالاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وعلـــى الرغم من الزيادات الكبيرة التى تحققت فى الانتاج الزراعى علـــى المستوى العالمى ، والناتجة أساساً من خلال الاستثمار الكبير للموارد الطبيعـــية الزراعية وقدرات العلم والتكنولوجيا، إلا أن الفرص المتساوية فى الحصـــول علـــى الغذاء لا تتاح لكل الناس ، ويرجع السبب الرئيسى لانعدام الأمـــن الغذائـــى الى الفشل فى تنمية الانتاج الغذائى وزيادته من ناحية وعدم توفر الموارد اللازمة لتغطية العجز من الخارج من ناحية أخرى .

وفـــى ضـــوء المتغـــيرات العالمية وتراجع الدول المتقدمة عن تقديم العـــون للـــدول النامية واستمرار الزيادة السكانية ومن ثم زيادة الطلب على الغـــذاء ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية ، والأثار المترتبة على التدهور

(*) باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

البيـــئى ، يعنى أنه بالضرورة على الدول النامية عموماً أن تعمل بجدية على بـــناء وتطوير قدراتها الذاتية لتوليد التكنولوجيا المناسبة لاحتياجاتها ولتأمين القدر المناسب من الأمن الغذائى لكل فرد من أفراد المجتمع .

المشكلة والهدف :

أســـتحوذت قضية الأمن الغذائى والتنمية الزراعية على اهتمام الكثير مـــن المفكريـــن على الصعيد العالمى والمحلى ، فعلى الصعيد العالمى كان الاهـــتمام بتأمين الغذاء من منظور عام ، وعلى الصعيد المحلى كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائى فى اطار الظروف المحيطة بكل بلد .

وعلـــى الـــرغم مـــن التقدم الملحوظ الذى حققته البلدان النامية خلال القرن الماضـــى فـــى الـــنمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة ، مازال الفقر وانعـــدام الأمـــن الغذائى ينتشران على نطاق واسع ، كما كان تحقيق أهداف مؤتمـــر القمة العالمى للأغذية لعام ١٩٩٦ بخفض أعداد ناقصى الأغذية جاء مخيباً للآمال ، فلم يتجاوز الخفض فى هذه الأعداد ثمانية ملايين نسمة سنوياً فـــى حيـــن أن المطلـــوب هـــو خفضها بمقدار ٢٠ مليون نسمة سنوياً على المستوى العالمى.

ومـمـــا لاشـــك فيه أن قضية الأمن الغذائى تفرض نفسها على الاقتصاد المصـــرى فـــى ضـــوء استمرار الزيادة السكانية ومن ثم زيادة الطلب على الغـــذاء ، وأن الأمـــن الغذائـــى المصرى ضرورة حتمية فى ظل المتغيرات المحلـــية والعالمية السريعة والمتلاحقة ، وعليه فإنه من الأهمية تحديد طبيعة

ومستوى مشاكل انعدام الأمن الغذائى سواء على المستوى العالمى أو المحلى. وعليه تهدف الدراسة الى :

١- التعرف على أوضاع الأمن الغذائى العالمى بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، وأهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة عليه .

٢- تقييم حالة الأمن الغذائى المصرى بأستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية والقطاعية (والخاصة بقطاع الزراعة نظراً لأهميته فى تحقيق الأمن الغذائى) وعدد من مؤشرات الأمن الغذائى المختارة والمؤثرة فى حالة الأغذية والتغذية .

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات :

أسلوب التحليل الوصفى والكمى هو المنهج المتبع فى هذه الدراسة مع استخدام بعض الأساليب الاحصائية البسيطة لتحليل وتفسير نتائج الدراسة، وقد أعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة فى الكثير من الجهات الرسمية مثل وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرات البنك الأهلى المصرى، منظمة الأغذية والزراعة ، وكذلك بعض التقارير والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة .

بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائى :

تعريف الأمن الغذائى :

كـــان لشيوع استخدام اصطلاح الأمن الغذائى فى الأدب الاقتصادى مـــنذ بدايـــة الســبعينات دلالة اقتصادية كبيرة على الطبيعة الخاصة للعجز الغذائـــى ومـــدى خطورته على كل من الأمن السياسى والاقتصادى للمجتمع ككـــل . هـــذا وتـــتعدد تعاريف الأمن الغذائى ، ولكنها تحتكم دائما الى قدرة المجتمع على تلبية احتياجات سكانه من الغذاء الصحى والنظيف .

ويعـــنى حـــق الغذاء تغذويا[1] ، الوفاء باحتياجات الفرد من العناصر الغذائية المـــتوازنة وبكمـــية تكفـــى لأداء العمليات الفسيولوجية والحفاظ على الحالة الصحية .

ويـــتحقق الأمن الغذائى عندما يحصل جميع الناس فى جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية على ما يكفى من أغذية سليمة ومغذية لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط [2] . ويتوقف ذلك على تحقيق أربعة شروط :

١- كفاية الامدادات الغذائية أو توافرها .

٢- اســـتقرار الامـــدادات دون تقلبات أو نقص من موسم لآخر أو من عام لآخر .

٣- الحصول على الغذاء أو القدرة على ذلك .

٤- نوعية وسلامة الأغذية .

الأمن الغذائى فى مستويات مختلفة التحليل :

إن مفهـوم الأمـن الغذائى لأى قطر من الأقطار يمكن تحليله على ثـلاث مستويات هى المستوى القومى ، مستوى الأسرة ، مستوى الفرد . ولا يعـنى الأمـن الغذائى فى أحد المستويات بالضرورة أمناً غذائياً فى مستوى آخر ، فهناك أقطار عديدة آمنة غذائياً على المستوى القومى حيث يكون هناك تـوازن بيـن طلـب الغـذاء وعرضه وفقاً للأسعار المناسبة ، ولكنها تضم مجموعات سكانية أو أفراد يفتقرون الى الأمن الغذائى .

وتـرجع أهمـية الأمن الغذائى على المستوى القومى الى أن تحقيقه يتطلـب توفـير الكمـيات المناسـبة من السلع والمواد الغذائية للسكان حالياً ومسـتقبلاً ، ومـا يرتبط بذلك من سياسات اقتصادية تتعلق بكل من الانتاج والاسـتهلاك والصادرات والواردات ، كما يتطلب أيضاً تضافر الجهود لعدة قطاعات لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائى .

الأمن الغذائى السكان والبيئة :

حسـب المعـدلات الحالية لنمو السكان ، فإن سكان العالم يتزايدون بمعـدل بلـيون نسمة فى كل عقد[٣] ، مما يطرح تحديات أمام انتاج الأغذية وتوزيعهـا ، ويقـدر أن سـكان العالم سيصلون الى قرابة ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ . إن أحد المشاكل التى تواجه المجتمع الدولى حالياً ، هى كيفـية انـتاج ما يكفى من الغذاء لكل هذه الأعداد من البشر دون أن يتسبب ذلـك فـى تدهور البيئة . ففى كثير من مناطق العالم تتدهور بصورة سريعة المـوارد الوراثـية النباتـية والحيوانـية والأرض والهواء والمياه والغابات

والأراضى الرطبة . ويأتى هذا فى بعض البلدان نتيجة الفقر المدقع ، أما فى البلدان الغنية فيأتى نتيجة عدم وجود حوافز للمنتجين والمستهلكين لضمان المحافظة على الموارد .

الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى :

يعنى مصطلح الاكتفاء الذاتى من الغذاء على أنه المدى الذى تستطيع به البلاد مقابلة احتياجاتها الغذائية من انتاجها المحلى .

وعادة تقاس نسبة الاكتفاء الذاتى عن طريق حساب النسبة التى تمثل الانتاج المحلى من جملة الاستهلاك (بعد استبعاد التغير فى المخزون) .

ويختلف مصطلح الاكتفاء الذاتى عن الأمن الغذائى فى أن الاكتفاء الذاتى من الغذاء ينظر الى الانتاج القومى فقط كمصدر وحيد للامدادات ، بمعنى آخر يرتبط الاكتفاء الذاتى من الغذاء بمنظور عام حول التنمية التى تركز على الاعتماد على الذات . فى حين يأخذ الأمن الغذائى فى الاعتبار الواردات التجارية والمعونات الغذائية كمصادر ممثلة لإمدادات السلع الغذائية وهو يتسق مع نظرة التنمية التى تضمن التخصص العالمى والميزة النسبية .

الأمن الغذائى العالمى :

التطور التاريخى لأوضاع الأمن الغذائى العالمى :

تأرجحت أوضاع الأمن الغذائى العالمى بين الوفرة والعجز منذ الحرب العالمية الثانية. فعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة تصاعد القلق فى الكثير من أقطار العالم خوفاً من نقص إمدادات الغذاء ، إلا أن الزيادة

الكبيرة فى انتاج الغذاء وفى المخزون العالمى خلال عقدى الخمسينات والستينات أدى الى الشعور بشئ من الاطمئنان . إلا أنه فى عام ١٩٦٦/٦٥ حدث جفاف شديد فى الهند وباكستان وتكرر فى العام التالى ، ومن ثم حدث نقص شديد فى الحبوب ومجاعة ، وانخفض مخزون الحبوب العالمى من ١٥٦ مليون طن فى يوليو ١٩٦٥[٤] تمثل حوالى ١٦% من الانتاج العالمى الى ١٢٩ مليون طن فى يوليو التالى تمثل حوالى ١٣% من الانتاج العالمى. وفيما بين عامى ٦٧ ، ١٩٧١ ازداد انتاج الحبوب الغذائية (القمح والارز) بدرجة كبيرة مع بداية الثورة الخضراء فى آسيا وازداد المخزون العالمى ، إلا أنه منذ منتصف السبعينات مر العالم بأزمة غذاء حادة حيث أثر الطقس غير المواتى فى جنوب آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا على انتاج الحبوب ، وتوافق هذا مع التوسع السريع فى الطلب على الغذاء خاصة فى الاتحاد السوفيتى . كما كان للزيادة فى أسعار البترول بواسطة منظمة الدول المصدرة للبترول فى عام ١٩٧٣ أثرها على ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية الأخرى مثل الأسمدة مما عمق من مشكلة الغذاء العالمى (ترتب عليه ارتفاع أسعار الحبوب الى ثلاثة أمثال خلال ثمانية أشهر) . إلا أنه منذ منتصف السبعينات تلاشت أزمة ارتفاع أسعار الحبوب وتضاعفت تقريباً مخزونات العالم من الحبوب بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، واستمر نمو انتاج الحبوب خلال ربع القرن الماضى[٥] حيث بلغت نسبة النمو ٣,٨% للقمح ، ٣% للأرز ، ٢,٧% للذرة الشامية ، مما فاق زيادة السكان العالمية .

مجال الاهتمام الدولى بالأمن الغذائى :

عالجت سلسلة من المؤتمرات الدولية القضايا الرئيسية التى تواجه المجتمع العالمى كالبيئة ، التنمية المستدامة ، التجارة العالمية ، السكان والتنمية ، التنمية الاجتماعية ، التغذية والصحة . . . . وغيرها . ويعتبر تحقيق الأمن الغذائى العالمى أى استئصال الجوع وسوء التغذية جزءاً أساسياً من أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية التى حددتها هذه التجمعات .

هذا وتنظر الأمم المتحدة الى الحصول على الغذاء الكافى باعتباره حقاً من حقوق الانسان الاساسية ومسئولية جماعية ويشمل مجال الاهتمام الدولى بالأمن الغذائى ما يلى[٦] :

- الاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٩٤٨) والذى يعترف بأن لكل فرد الحق فى مستوى معيشة كاف لضمان صحته ورفاهيته هو وأسرته بما فى ذلك الغذاء .
- العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) الذى أكد حق كل فرد فى الغذاء الكافى ونص على أن التحرر من الجوع هو حق أساسى لكل فرد .
- مؤتمر الأغذية (١٩٧٤) الذى عقدته الأمم المتحدة فى روما ، والذى أكد من جديد أن لكل رجل وأمرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف فى التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل تنمية قدراته البدنية والعقلية بالكامل والمحافظة عليها .

- ميثاق الأمن الغذائى العالمى (١٩٨٤) والذى نص على أن الأمن الغذائى هو مسئولية مشتركة لكل البشر ، وهى مسئولية تتطلب التزاما أخلاقيا وتعاونا دوليا .
- المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية (١٩٩٢) الذى عقدته منظمة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية، والذى بحث بالتفصيل مشكلات الجوع وسوء التغذية والأمراض ذات الصلة بالنظم الغذائية .
- مؤتمر القمة العالمية للأغذية (١٩٩٦) والذى أعدته منظمة الأغذية والزراعة والذى كان يهدف الى توفير التزام سياسى بترسيخ الأمن الغذائى ، ضمن اطار للعمل متفق عليه بما فى ذلك الأرقام المستهدفة لخفض عدد الفقراء .
- ترتيبات مؤتمر القمة العالمى للأغذية القادم ، حيث قامت لجنة الأمن الغذائى خلال دورتها السابعة والعشرين بمناقشة الاقتراحات الخاصة بالترتيبات ، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية والذى تقرر عقده فى روما فى نوفمبر ٢٠٠١ بدعوة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وقد أعدت الأمانة وثيقتين رئيسيتين :

الوثيقة الأولى : تعزيز الارادة السياسية لمكافحة الجوع من خلال :

١- صنع السياسات والبرامج لتحويل الالتزامات المقررة خلال مؤتمر ١٩٩٦ الى واقع عملى .

٢- التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى حالة عدم استئصال الجوع .

٣- مكانة الأمن الغذائى فى استراتيجيات الحد من الفقر .

الوثيقة الثانية : تعبئة الموارد لمكافحة الجوع وذلك من خلال :

١- تقدير الاحتياجات من الموارد اللازمة لتحقيق الأمن الغذائى .

٢- تعبئة الموارد لتحقيق الأمن الغذائى (المساعدات المحلية والخارجية والاقراض) .

٣- ضمان كفاءة تخصيص الموارد لتحقيق الأمن الغذائى (التدابير قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل مع التركيز على الزراعة) .

المتغيرات الدولية المؤثرة على الأمن الغذائى :

أدت التطورات الأخيرة فى العلاقات والفكر السياسى والاقتصادى العالمى وما صاحبها من تغيرات مؤسسية من ناحية والثورة التكنولوجية من ناحية أخرى الى تأثير مباشر أو غير مباشر على حالة الأمن الغذائى وخاصة بالنسبة للدول النامية ، ومن أهم هذه المتغيرات :

أ - تغيرات فى شكل العلاقات الدولية :

١- تحول الكثير من دول الكتلة الشرقية الى اتباع سياسة الاقتصاد الحر :

شهد العالم من بداية التسعينات انقسام الاتحاد السوفيتى (السابق) الى العديد من الدول ، وانهيار خط برلين فى (١٩٩٠) ، ونهاية المعسكر الشرقى مما أدى الى تحول هذا المعسكر كمنافس فى طلب المساعدات وجذب الاستثمار ، وتخليه عن دوره كمانح للمساعدات .

٢- التكتلات الاقليمية :

ازداد الاتجاه نحو اقامة أو تدعيم التكتلات الاقتصادية بهدف زيادة درجة التكامل بين أعضائها[٧] وتجاوز حجم المزايا التى تتبادلها فى الجات .

ويؤدى ذلك لتغيير حجم واتجاه تركيبة التجارة البينية ، وحجم الاستثمارات ، وحركة رؤوس الأموال ، ووضع موازين التجارة والمدفوعات ، وإعادة تقسيم العمل بين دول التكتل ، والاستفادة من مزايا السوق الكبير ، ووفورات الانتاج والقدرة التنافسية ومن أهم هذه التكتلات :

- تكتل المجموعة الأوروبية تحت ما يسمى أوروبا الموحدة عام ١٩٩٣ .
- اتفاقية كل من المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية فى اتفاقية للتجارة الحرة (النافتا) .
- ظهور بعض دول الشرق الأقصى بقيادة اليابان كقوى اقتصادية فى اطار ما يعرف (بالأسيان) .

ومن المتوقع أن يكون للتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية أثر على علاقات الانتاج وشكل التجارة مما يؤثر على الأمن الغذائى خاصة بالنسبة للدول النامية .

٣- الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية :

على الرغم من أن مفاوضات الجات قد بدأت منذ منتصف الاربعينات تقريباً من خلال عدة جولات متتالية للمفاوضات ، إلا أن أهمها ما أسفرت عنه المفاوضات فى جولة أورجواى (عام ١٩٩٤) ، لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ١٩٩٥ إيذاناً بظهور منظمة التجارة العالمية ، وتتميز جولة أورجواى بأنها أكثر الجولات شمولاً ، وقد تعرضت لأول مرة فى تاريخ المفاوضات التجارية الدولية الى تجارة السلع الزراعية ، وكذلك التجارة والخدمات وقد شملت المفاوضات الجوانب الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ،

والنفاذ الى الأسواق وتسوية المنازعات والمسائل التأسيسية . هذا وقد شهدت الساحة الدولية والمحلية آراء متباينة حول الآثار المحتملة لهذه الاتفاقية على الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة ، والسلع الاستراتيجية بصفة خاصة . وتعد القطاعات الزراعية من أهم القطاعات المنتظر أن تتأثر بتطبيق هذه الاتفاقية سواء بالايجاب أو السلب ويتوقف ذلك على العديد من الاعتبارات والظروف التى تختلف من دولة لأخرى .

٤ – تركيز القوة الاقتصادية :

تركيز القوة الاقتصادية من خلال الشركات متعددة الجنسية ، حيث تمثل ٢٠٠ شركة عالمية الأن ربع النشاط الاقتصادى العالمى[٨] ، وفى قطاع الأغذية والزراعة تؤدى عمليات الدمج والاستيلاء الى تخفيض عدد المؤسسات العاملة فى انتاج المدخلات وتجهيز الأغذية وتجارتها.

ب - سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى :

تميز عقد السبعينات بقيام كثير من البلاد النامية بالاقتراض لمواجهة زيادة الاستهلاك والاستثمار . وقد أدى العجز الكبير فى موازين المدفوعات واعباء خدمة الديون الى اتخاذ كثير من هذه الدول اجراءات اصلاحية للدفع بعملية التنمية[٩] ، وقد تم اتخاذ هذه الاجراءات التصحيحية فى العديد من الحالات استناداً الى نصائح صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى بتنفيذ برامج التكيف بقصد العمل على اعادة الوفاق بين العرض والطلب واعادة تخصيص الموارد الانتاجية نحو مزيد من كفاءة استغلال الموارد .

وقد شملت سياسات التكيف الهيكلى مجالين واسعين هما[١٠] :

- اصـــلاح الاقتصـــاد الكلى وهو يشير الى تغيرات مباشرة فى بعض مكونات الاقتصـــاد الكلـــى (مـــثل تخفيض سعر الصرف ، سياسات مالية نقشفية ، تخفيض عجز الموازنة) بهدف تحقيق أهداف فى المدى القصير وتؤثر هذه الاجراءات بصفة رئيسية على جانب الطلب للاقتصاد.
- الاصـــلاح الهيكلى وهو يشير الى اصلاحات رئيسية فى الطريقة التى يعمل بهـــا الاقتصـــاد وتضمن اجراءات اصلاحية للسوق والتجارة والمؤسسات والاصـــلاحات القطاعـــية وغيرها بهدف تقليل الفجوة بين الانتاج والطلب عـــن طـــريق زيـــادة الانـــتاج ، وتعتبر هذه البرامج ذات طبيعة متوسطة وطويلة المدى .

ويـــرى الـــبعض أن السياسة المالية النقشفية وتحرير التجارة وتخفيض معدل ســـعر الصرف ، وتقليل برامج الدعم الغذائى للمستهلك وغيرها سوف يؤثر معظمها سلباً على الفقراء والأمن الغذائى ، خاصة فى المدى القصير .

جـــ- التغيرات التكنولوجية المتلاحقة :

خـــلال السنوات الأخيرة كانت الانجازات التكنولوجية التى تؤثر على الـــنظم الغذائـــية والـــزراعة جذريـــة وسريعة ، خاصة فى مجال تكنولوجيا الهندســـة الوراثـــية وتكنولوجـــيا البيولوجيا الحيوية والتحسينات فى الرعاية الصـــحية الحيوانـــية والمبيدات والمعدات الزراعية مما ساهم فى نمو الانتاج الـــزراعى[١١] والـــذى لم يقتصر أثره على مجرد الاستجابة لطلبات السكان الذين تضاعف عددهم من ٣ مليارات نسمة فى ١٩٦٠ الى ٦ مليارات نسمة

حالـياً بل وهياً أيضا زيادة متوسط المتناول الغذائى العالمى من ٢٢٥٠ سعراً حـراريا الـى ٢٨٠٠ سعراً حراريا . إلا أن المعنيين بشئون البيئة يشككون كثـيراً فـى امكانية استدامة وسلامة الأغذية التى تنتج بفضل نظم الزراعة الكثـيفة الـتى تزايد اعتماد الأمن الغذائى عليها حالياً ، فالطفرة التكنولوجية الـتى تحققـت ومازالـت مسـتمرة أسـفرت عن خلق العديد من الظواهر الجـديدة، بـيد أن نتائجها لن تظهر قبل مرور وقت طويل ، وأيضا يرى الـبعض أن التكنولوجـيات الجديـدة والمؤسسات والأساليب التجارية ونظام التسـويق وحقوق الملكية الفكرية المتاحة عالمياً لا يمكن أن تعتبر محايدة من الزاوية الثقافية[١٢] .

الوضع الحالى للأمن الغذائى بالدول النامية :

أحـرزت مؤتمـرات القمـة التى عقدت فى حقبة التسعينات بما فيها مؤتمر القمة العالمى للأغذية لعام ١٩٩٦ نجاحاً فى تحقيق ما كانت تستهدف مـن زيادة الوعى العام بالمشكلات العالمية الكبرى ووضع خطط مراجعتها، حيث تمت صياغة المشكلة والحلول من الناحية الفكرية والنظرية بشكل جيد، وعلـى الرغم من الجهود المبذولة على المستوى العالمى والمحلى لاستئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائى إلا أن تحقيق الأهداف جاءت غير مرضية .

فـأحدث تقديـرات منظمة الأغذية والزراعة تشير الى عدم حصول نحـو ٧٩٢ مليون شخص على غذاء كاف فى البلدان النامية ، وأن نحو ١٢ ملـيون طفـل يموتون سنويا بأمراض مرتبطة بالتغذية . وأن هناك نحو ٣٥ قطراً تواجه حالات طوارئ غذائية فى بداية ٢٠٠١ يوجد منها ١٦ قطراً فى

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وبحساب النسب المئوية للسكان المتضررين من الجوع كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توجد بها أعلى نسبة مئوية من ناقصى التغذية حيث لم تحقق تقدماً كبيراً فى الحد من انتشار نقص التغذية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ، وعلى النقيض من ذلك أحرز الاقليمان الأسيويان تقدماً كبيراً حيث انخفضت النسبة من نحو ٤٣% فى شرق وجنوب شرق أسيا لمتوسط السنوات ١٩٦٩-١٩٧١ الى نحو ١٣% كمتوسط للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨ ، بينما انخفضت النسبة من نحو ٣٨% فى جنوب أسيا فى (١٩٦٩ - ١٩٧١) الى نحو ٢٣% فى (١٩٩٦ - ١٩٩٨) ، أما الوضع فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى فقد ظل ثابتاً الى حد ما منذ ١٩٧٩-١٩٨١ ، إذ أتخذ هذان الاقليمان تخفيضاً كبيراً فى معدلات نقص التغذية فى العقد السابق[١٣] ، وبحساب نسبة ناقصى الأغذية فى (١٩٩٦-١٩٩٨) بالنسبة لاجمالى السكان يمكن ترتيب أكثر الدول تضرراً* فيما يلى :

الصومال (٧٥%) ، أفغانستان (٧٠%) ، بوروندى (٦٨%) ، ارتريا (٦٥%) ، هايتى (٦٢%)، جمهورية الكونغو (٦١%) ، موزمبيق (٥٨%) ، أثيوبيا (٤٩%) .

(*) وجدير بالذكر أن دولة فلسطين تعتبر من أكثر الدول انعداماً للأمن الغذائى فى الوقت الحالى وكنتيجة للممارسات الصهيونية حيث يعانى نحو ٨٠% من سكانها من انعدام الأمن الغذائى .

جدول رقم (١) : النسبة المئوية للسكان ناقصى التغذية فى الأقاليم النامية

متوسط السنوات / الإقليم	٦٩-١٩٧١	٧٩-١٩٨١	٩٠-١٩٩٢	٩٦-١٩٩٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٤	٣٧	٣٥	٣٤
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٥	٩	٨	١٠
شرق وجنوب شرق أسيا	٤٣	٢٩	١٧	١٣
جنوب أسيا	٣٨	٣٨	٢٦	٢٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٩	١٣	١٣	١١
جميع الدول النامية	٣٧	٢٥	٢٠	١٨

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة " لجنة الأمن الغذائى العالمى " ، روما ، ٢٠٠١ .

نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فى البلدان المتقدمة والنامية :

يوضح الجدول رقم (٢) أن هناك تقدما ملحوظا فى المتوسط العالمى من إمدادات الطاقة الغذائية حيث زاد متوسط إمدادات الطاقة الغذائية من ٣١٣٠ الى ٣٢٤٠ سعراً حرارياً للفرد بنسبة زيادة ٣,٥% بالنسبة للدول المتقدمة ، بينما ارتفعت من ٢١١٠ الى ٢٦٥٠ سعراً حرارياً للفرد بنسبة زيادة (٢٦%) بالنسبة للدول النامية فيما بين (١٩٦٩-١٩٧١) ، (١٩٩٦-١٩٩٨) . وجدير بالذكر أن المقياس الخاص بالحد الأدنى من المتحصلات من الطاقة الغذائية باعتبار ذلك مقياساً لانعدام الأمن الغذائى لا يشمل جميع أبعاد نقص التغذية[١٤] (الناجم أيضاً عن حالة اعتلال الصحة وسوء التغذية)

حيث يمكن لعدم التوازن التغذوى وخاصة نقص المغذيات الدقيقة أن يكون له انعكاسات ضارة بالصحة . غير أن عدم توافر ما يكفى من الأغذية يعتبر مؤشراً فى حد ذاته لنقص العديد من المغذيات الضرورية وليس الطاقة وحدها .

جـدول رقـم (٢) : نصـيب الفـرد مـن إمـدادات الطاقـة الغذائـية (السعرات/الفرد/يومياً)

العالم / الإقليم	١٩٦٩-	١٩٧٩-	١٩٩٠-	١٩٩٦-
	٧١	٨١	٩٢	٩٨
	السعرات / يوميا			
العالم	٢٤١٠	٢٥٤٠	٢٧٠٠	٢٧٨٠
البلدان المتقدمة	٣١٣٠	٣٢٢٠	٣٢٧٠	٣٢٤٠
الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول	٣٣٢٠	٣٣٩٠	٣١٦٠	٢٨٩٠
البلدان النامية	٢١١٠	٢٣٠٠	٢٥٢٠	٢٦٥٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٢٤٧٠	٢٧٠٠	٢٧١٠	٢٨١٠
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٣٦٠	٢٨٢٠	٢٩٨٠	٢٩٧٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢١٠٠	٢٠٧٠	٢١٢٠	٢٢٠٠
شرق وجنوب شرق أسيا	٢٠١٠	٢٣٢٠	٢٦٤٠	٢٨٥٠
جنوب أسيا	٢٠٦٠	٢٠٧٠	٢٣١٠	٢٤٢٠

المصدر : إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة ، روما .

النسبة المئوية للطاقة المستمدة من الأغذية الأساسية النشوية (الحبوب والجذور والدرنات):

توفر النسبة المئوية للطاقة المستمدة من الأغذية الأساسية النشوية معلومات اضافية عن نوعية متوسط المعدل الغذائى للسكان حيث يمكن اعتبارها أحد مؤشرات الأمن الغذائى . وارتفاع هذه النسبة يدل على تدنى مستوى الغذاء من حيث التنوع ، وزيادة احتمال نقص التغذية بين أعداد كبيرة ممن يستهلكون هذه الأغذية الفقيرة ، وذلك من حيث الكمية الاجمالية للأغذية التى يحصلون عليها وافتقارها الى المغذيات الدقيقة اللازمة للصحة الجيدة ، ويمكن الحصول على وجبات غذائية كافية عن طريق الأغذية الأساسية (النشوية) والتى يتراوح معدلها بين ٥٥% ، ٧٥% من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية[١٥] ، وإذا تجاوزت هذه النسبة ٧٠-٧٥% من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية ، فإن ذلك قد يشير الى سوء التغذية . وفيما يلى أهم البلدان التى تحصل على ٧٠% أو أكثر من الأغذية من الحبوب والجذور والدرنات :

جنوب شرق أسيا : كمبوديا (٩٧%) ، اندونيسيا (٧٠%) ، لاو (٨٢%) ، ميانمار (٧٨%) ، فيتنام (٧٦%)

جنوب أسيا : بنجلاديش (٨٤%) ، نيبال (٨٠%)

الشرق الأدنى : افغانستان (٨٢%)

أفريقيا الوسطى والجنوبية : الكنغو (٧٥%) ، ليسوتو (٨٠%) ، مدغشقر (٧٤%) ، ملاوى (٧٤%) ، ناميبيا (٧٩%) ، زامبيا (٧٩%)

أفريقيا الشرقية : اريتريا (٧٨%) ، اثيوبيا (٧٩%)

أفريقيا الغربية : بينان (٧٤%) ، بوركينا فاسو (٧٥%)، غانا (٧٥%) ، مالى (٧٣%) ، النيجر (٧٤%) ، توغو (٧٧%)

تقييم حالة الأمن الغذائى المصرى :

يتم فى هذا الجزء تقييم حالة الأمن الغذائى المصرى باستخدام **أولاً** عدد من المؤشرات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الزراعى باعتبار أن الانتاج المحلى من الغذاء هو أهم مكون مادى للأمن الغذائى ، **ثانياً** مؤشرات الأمن الغذائى المؤثرة فى حالة الأغذية والتغذية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ .

أولاً : المؤشرات الاقتصادية :

١- الناتج المحلى الاجمالى ، الناتج الزراعى (% من الناتج المحلى الاجمالى) :

تشير بيانات الجدول رقم (٣) الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج ، وبالأسعار الجارية من نحو ١٣١,١ مليار جنيه الى ٣١٨,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤٣% ، وزيادة الناتج الزراعى خلال نفس الفترة من نحو ٢١,٧ مليار جنيه الى ٥٣ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٣١,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤٤% .

هذا وقد زاد الناتج المحلى الاجمالى من ١٣١,١ الى ١٥٣,٤ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ ، أى زيادة حقيقية نسبتها ١٧% .

وبلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى نحو ٢,٤% ، ٣,٩% ، ٤,٧% ، ٥% للسنوات ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥ على الترتيب ، ارتفع الى نحو ٥,٣% ، ٥,٧% ، ٦% ، ٦,٨% للسنوات ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٠/٩٩ ، بينما زاد الانتاج الزراعى بالأسعار الثابتة بنحو ٢,٣% ، ٤,١% ، ٢,٦% ، ٣,٤% خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥ ، بينما بلغ معدل النمو فى الناتج الزراعى بالأسعار الثابتة نحو ٣,٧% لعامى ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ زاد الى نحو ٣,٨% لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ . مما يشير الى تحسن الناتج المحلى الاجمالى والناتج الزراعى بالأسعار الثابتة فى الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) مقارنة بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٣-١٩٩٧/٩٦) .

وتشـيـر بيانـات الجدول رقم (٣) الى أن الزراعة تحقق ما يصل الى ١٧% مـن الـناتج المحلى الاجمالـى كمتوسـط للفترة (١٩٩٢/٩١-٩٩/ ٢٠٠٠) .

٢- الاسـتثمارات المـنفذة فـى قطـاع الـزراعة والرى (% من اجمالى الاستثمار الثابت) :

إن زيـادة الاستثمار فى القطاع الزراعى يعتبر من الأهمية بمكان لزيادة مسـتويات الانتاجية واجراء التغييرات الهيكلية اللازمة ومعالجة التحيز ضد الزراعة الذى كان سائداً فى السابق .

ويبيـن الجـدول رقـم (٣) أن حجم الاستثمار الثابت المنفذ فى مختلف القطاعـات بلـغ نحو ٢٥,١ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ زاد الى نحو ٧١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ وبزيادة بلغت نحو ٤٦,١ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٨٤% خلال الفترة السابقة .

هـذا ويلاحظ زيادة الاستثمارات فى القطاع الزراعى بشكل ملموس من نحـو ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ تمثل نحو ٧,٩% من اجمالى الاستثمار الثابت العام الى نحو ٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ تمثل نحو ١٣,٥% من الاجمالى .

جدول رقم (٣) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المختارة خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٠/٩٩

مليار جنيه

السنوات	الناتج المحلى		الناتج الزراعى % من الناتج الاجمالى	الناتج المحلى		معدل النمو السنوى %		الاستثمار الثابت			معدل التضخم السنوى %	معدل البطالة %
	الاجمالى	الزراعى		الاجمالى	الزراعى	الناتج المحلى		الاجمالى العام	الزراعة والرى	الزراعة والرى % من الاجمالى		
	بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الجارية			بتكلفة عوامل الانتاج بالاسعار الثابتة *		الاجمالى	الزراعى					
						بالاسعار الثابتة						
1992/91	131.1	21.7	16.5	131.1	21.7	-	-	25.1	2.0	7.9	21.1	9.2
1993/92	146.2	24.4	16.7	134.3	22.2	2.44	2.30	31.6	2.3	7.3	11.1	10.0
1994/93	163.0	27.5	16.9	139.6	23.1	3.94	4.10	33.5	2.7	8.1	9.0	9.8
1995/94	191.0	32.1	16.8	146.1	23.7	4.66	2.60	39.4	3.4	8.6	9.3	9.6
1996/95	214.2	37.0	17.3	153.4	24.5	5.00	3.40	42.1	3.7	8.9	7.3	9.2
1997/96	239.5	42.3	17.7	239.5	42.3	-	-	50.1	4.9	9.7	6.2	8.8
1998/97	262.2	45.9	17.5	253.1	43.9	5.70	3.73	62.1	6.8	11.0	4.3	8.3
1999/98	283.0	49.4	17.4	268.4	45.5	6.00	3.70	68.6	8.2	12.0	3.7	7.9
2000/99	318.4	53.0	16.6	285.8	47.3	6.80	3.80	71.2	9.6	13.5	2.4	7.5

* حسبت على أساس

الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٦/٩٥ على أساس أسعار ١٩٩٢/١٩٩١ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧) .

الفترة ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٠/٩٩ على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) .

المصدر : جمعت وحسبت من

وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة (الناتج المحلى الاجمالى ، والزراعى بالأسعار الجارية) .

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٣- معدل التضخم :

انعكست آثار جهود سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى فى مصر على مستوى معيشة غالبية المصريين ، فقد أدت قيود المالية العامة الى خفض الطاقة الكلية للاستيعاب المحلى ، مما أدى الى تراجع معدلات الزيادة فى الأسعار وانخفاض معدل التضخم السنوى من متوسط قدره ٢٠% فى أواخر الثمانينات الى ٦,٢% عام ١٩٩٧/٩٦ وليستمر فى الانخفاض ليصل الى ٢,٤% فقط عام ٢٠٠٠/٩٩ ، مما يؤثر بصورة ايجابية على الفقراء وكاسبى الأجور وهم أكثر الفئات معاناة من زيادة الأسعار . ويبين الجدول رقم (٣) معدل التضخم خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠٠٠/٩٩ .

ثانياً : مؤشرات الأمن الغذائى :

١- الميزان التجارى الكلى والزراعى والغذائى التجارى :

يبين الجدول رقم (٤) تطور حركة التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ حيث يتبين :

- أن هناك عجزاً مستمراً فى الميزان التجارى الكلى والميزان التجارى الزراعى والغذائى .
- تفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات الكلية ، مما أدى الى ارتفاع العجز فى الميزان التجارى عاماً بعد آخر ، مما يمثل ضغطاً واضحاً على امكانيات الاقتصاد القومى . وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى الكلى ذروته فى عام ١٩٩٨ حيث بلغ نحو ١٣ مليار دولار بالمقارنة بنحو ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩١. وتشير معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم

(١) الـــى زيادة قيمة الواردات الكلية بنحو ١١٧٦ مليون دولار ، وبنسبة زيـــادة ١٠,٦% ســـنوياً ، بينما تذبذبت قيمة الصادرات الكلية على طول السلســـلة الزمنية حيث بلغت أعلى قيمة لها ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ وأدنى قيمة ٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وتشير معادلة الاتجاه الزمنى العـــام رقم (٢) الى زيادة الصادرات الكلية بنحو ٢٢,٧ مليون دولار إلا أنه لم تتأكد معنوية هذه الزيادة .

الواردات الكلية (بالمليون دولار) ص^هـــ = ٥٧٩٠ + ١١٧٦,٥ س هـــ (١)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٩٤ قيمة (ت) المقدرة = ٩,٥ هـــ = ١ ، ٢ ، . . . ، ٨

الصادرات الكلية (بالمليون دولار) ص^هـــ = ٣٣١٠ + ٢٢,٧٥ س هـــ (٢)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٠٠٣ قيمة (ت) المقدرة = ٠,٧ هـــ = ١ ، ٢ ، . . . . ، ٨

جدول رقم (٤) : الميزان التجارى والزراعى والغذائى المصرى خلال الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٨)

بالمليون دولار

السنة	الميزان التجارى الكلى			الميزان التجارى الزراعى			الميزان التجارى الغذائى			% الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية	% الواردات الزراعية الى الواردات الكلية	% الصادرات الغذائية الى الصادرات الكلية	% الواردات الغذائية الى الواردات الكلية	% الصادرات الى الواردات		
	الواردات	الصادرات	الميزان التجارى	الواردات	الصادرات	الميزان الزراعى	الواردات	الصادرات	الميزان الغذائى					الكلية	الزراعية	الغذائية
1991	7862	3659	(4203)	2531	391	(2140)	1891	285	(1606)	10.7	32.2	7.79	24.1	47	15	15
1992	8293	3050	(5243)	2547	401	(2146)	1933	302	(1631)	13.1	30.7	9.90	23.3	37	16	16
1993	8184	3110	(5074)	2276	360	(1916)	1730	273	(1457)	11.6	27.8	8.78	21.1	38	16	16
1994	10185	3463	(6722)	2777	553	(2224)	2172	263	(1909)	16.0	27.3	7.59	21.3	34	20	12
1995	11739	3435	(8304)	3364	536	(2828)	2533	321	(2212)	15.6	28.7	9.34	21.6	29	16	13
1996	13038	3539	(9499)	3862	521	(3341)	2942	359	(2583)	14.7	29.6	10.14	22.6	27	13	12
1997	13210	3921	(9289)	3438	442	(2995)	2597	271	(2326)	11.3	26.0	6.91	19.7	30	13	10
1998	16166	3130	(13036)	3783	575	(3208)	2890	271	(2619)	18.4	23.4	8.66	17.9	19	15	9
المتوسط	11085	3413	(7671)	3072	472	(2600)	2336	293	(2043)	13.8	27.7	8.59	21.1	31	15	13

( ) تشير الى رقم سالب .

المصدر : جمعت وحسبت من

Food and Agriculture Organization (F.A.O.), Trade Year Book, Rome, 1999.

وقد أدى هذا الى انخفاض نسبة تغطية الصادرات الى الواردات من نحو ٤٧% عام ١٩٩١ الى ١٩% فقط عام ١٩٩٨ . ولا شك أن تفاقم العجز بهـذه الصورة ينعكس سلباً على قيمة الجنيه المصرى بما يضر مجهود التنمية الاقتصادية وبالمستوى العام للأسعار فى الداخل .

- تراوح العجز فى الميزان التجارى الزراعى بين ١,٩ مليار دولار كحد أدنى عـام ١٩٩٣ وبيـن ٣،٣ مليار دولار كحد أعلى عام ١٩٩٦ ، وتظهر معـادلات الاتجـاه الزمنى العام أرقام (٣) ، (٤) زيادة الواردات بمعدل معـنوى احصائياً بلغ نحو ٢٢١ مليون دولار سنوياً بمعدل زيادة سنوية ٧,٢% ، بينما زادت الصادرات الزراعية بنحو ٢٣ مليون دولار وبنسبة زيادة سنوية ٤,٩% لتصل فى عام ١٩٩٨ الى نحو ٥٧٥ مليون دولار . وتراوحـت نسـبة تغطية الصادرات الى الواردات الزراعية نحو ١٣% كحد أدنى عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ وكحد أعلى ٢٠% عام ١٩٩٤ .

الواردات الزراعية (مليون دولار) ص^هـ = ٢٠٧٨ + ٢٢١ س هـ (٣)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٧٨ قيمة (ت) المقدرة = ٤,٥٨ هـ = ١ ، ٢ ، . . . . ، ٨

الصادرات الزراعية (مليون دولار) ص^هـ = ٣٦٧ + ٢٣,٣ س هـ (٤)

معامل التحديد (ر٢) = ٠,٤٧ قيمة (ت) المقدرة = ٢,٣ هـ = ١ ، ٢ ، . . . . ، ٨

- أسـفرت التطورات فى الميزان الغذائى عن عجز بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ وكنتيجة لزيادة الواردات من السلع الغذائية بنحو ١٧٠ مليون دولار سـنوياً بنسـبة زيادة ٧,٣% سنوياً كما يتضح من معادلة الاتجاه الزمـنى العـام رقم (٥) ، بينما لم تأخذ الصادرات الغذائية اتجاها ثابتاً

خلال فترة الدراسة كما هو مبين من معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٦) . وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الى الواردات الزراعية نحو ١٦% عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ تناقصت لتصل الى ٩% فقط عام ١٩٩٨ .

الواردات الغذائية (مليون دولار) ص^هـ = ١٥٦٩ + ١٧٠,٣ س هـ (٥)
معامل التحديد (ر٢) = ٠,٧٩ قيمة (ت) المقدرة = ٤,٨ هـ = ١ ، ٢ ، ٨

الصادرات الغذائية (مليون دولار) ص^هـ = ٢٨٩ + ٨٤,٤ س هـ (٦)
معامل التحديد (ر٢) = ٠,٠٠٤ قيمة (ت) المقدرة = ٠,٢ هـ = ١ ، ٢ ، ٨

وجدير بالذكر أنه على الرغم من تزايد قيمة الواردات الغذائية زيادة كبيرة إلا أن أهميتها النسبية تناقصت بالنسبة لاجمالى الواردات وذلك من نحو ٢٤,١% عام ١٩٩١ الى نحو ١٧,٩% عام ١٩٩٨ ، وقد يرجع ذلك الى زيادة الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية خاصة الحبوب خلال الفترة ١٩٩١ -١٩٩٨ .

٢-<u>نسبة الاكتفاء الذاتى</u> :

يوضح الجدول رقم (٥) نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية عام ١٩٩٩ مقارنة بالسنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨ ومنه يتضح :

- تحسن نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح عام ١٩٩٩ تحسناً ملموساً رغم الزيادة السكانية حيث بلغت نحو ٦٤% مقارنة بنحو ٢٣% ، ٤٥% ، ٥٣% للسنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨ على الترتيب ، ويرجع ذلك للاهتمام المتزايد ببرامج انتاج القمح وقد بلغ متوسط انتاجية الفدان نحو ٢,٠٢ طن

عـــام ١٩٩١ زادت الى ٢,٨٢ طن عام ١٩٩٩ ، فضلاً عن التوسع الكبير فى المساحة المزروعة من القمح .

- انخفضـــت نســـبة الاكتفاء الذاتى من الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) رغم الـــزيادة الكبـــيرة فى انتاجية وانتاج الذرة حيث زاد الانتاج من نحو ٤,٨ ملـــيون طن عام ١٩٩١ الى نحو ٦,٣ مليون طن عام ١٩٩٩ ويرجع ذلك الى استيراد الذرة الصفراء كغذاء للحيوان وكنتيجة للتوسع فى مشروعات الانـــتاج الداجـــنى . كما زادت نسبة خلط الذرة البيضاء مع القمح لانتاج رغـــيف الخبز ، وخاصة بالنسبة للخبز المدعم حيث يتم خلط نسبة ٢٠% ذرة مع ٨٠% قمح .

- اكتفـــت مصـــر ذاتـــياً من الأرز والخضر والموالح علاوة على تحقيق هذه الحاصلات فائضاً فى التصدير ، وبالنسبة للفاكهة الأخرى عدا الموالح فقد بلغـــت نســـبة الاكتفاء الذاتى منها نحو ٩٧% لعام ١٩٩٩ نتيجة لاستيراد كميات من التفاح (٤٦ ألف طن) ، المـــوز والمشـــــمش (٩ ألف طن) ، العنب (٧٣ ألف طن) ، وغيرها من الفواكه (١٥ ألف طن) .

- تحســـنت نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر لتصل لنحو ٧٠% لعامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٦٦% عام ١٩٨١ ، ٥٧% عام ١٩٩١ .

- تذبذبـــت نســـبة الاكتفاء الذاتى من الفول حيث بلغت نحو ٩٩% عام ١٩٩٨ انخفضـــت الـــى ٨٠% عام ١٩٩٩ مقارنـــــة بنحو ٨١% عام ١٩٨١ ، ١٠٠% عام ١٩٩١ .

- انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من زيت الطعام لنحو ٢٨% عام ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٤٥% عام ١٩٨١ ، ٣٦% عام ١٩٩١ ويرجع ذلك للزيادة الكبيرة فى الاستهلاك القومى والفردى والذى لم يواكبه زيادة فى الانتاج مما يمثل عبئاً على ميزان المدفوعات .
- فى مجال الانتاج الحيوانى يلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً فى نسبة الاكتفاء الذاتى منها رغم الزيادة السكانية الكبيرة ، وأيضاً زيادة متوسط استهلاك الفرد . حيث اكتفت مصر ذاتياً من لحوم الدواجن وبلغ الاكتفاء الذاتى من البيض الطازج ٩٩% واللحوم الحمراء ٧٦% والأسماك ٧٦% واللبن الحليب ٧٣% لعام ١٩٩٩.

جدول رقم (٥) : نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الغذائية عام ١٩٩٩ مقارنة بالسنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨

السنوات / المنتجات	١٩٨١ %	١٩٩١ %	١٩٩٨ %	١٩٩٩ %
القمح (والدقيق)	٢٢,٨	٤٤,٥	٥٢,٦	٦٤,٢
الذرة الشامية (البيضاء والصفراء)	٧١	٧٩	٦٧	٥٧
الأرز	١٠٦	١٠٤	١١٣	١٠٧
الفول	٨١	١٠٠	٩٩	٨٠
العدس	٧,٥	١٤	٨،٢	٧,١
البطاطس	١٠٤	١٠٧	١١٠	١١٧
الطماطم	١٠٠	٩٩,٧	١٠٧	٩٩,٧
الموالح	١١٣	١٠٧	١٠٢	١٠٩
الفاكهة (عدا الموالح)	٩٥	١٠٠	٩٨	٩٧
اللحوم الحمراء (بقرى ، جاموسى)	٦٦	٧١	٨٢	٧٦
لحوم الدواجن	٥٦	١٠٠	٩٩,٥	١٠٠
الأسماك	٦٨	٨٦	٧٤	٧٦
اللبن الحليب	٦١	٦٨	٨٠	٧٣
البيض الطازج	٩٨	٩٩	٩٧	٩٩
زيوت نباتية ودهون حيوانية	٤٥	٣٦	٢٥	٢٨
سكر (قصب + بنجر)	٦٦	٥٧	٧٠	٧٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة .

٣- نصيب الفرد من استهلاك الأغذية فى مصر :

يعتبر نصيب الفرد من الكميات المتوافرة من الأغذية للاستهلاك البشرى المباشر أحد المتغيرات الرئيسية المستخدمة لقياس الأمن الغذائى على المستوى القطرى ، ويوضح الجدول رقم (٦) نصيب الفرد من الأطعمة المتاحة فى اليوم ومن هذه الأطعمة بعد تحليلها الى عناصرها الغذائية لمعرفة متوسط ما يتناوله الفرد يوميا فى مصر ومدى كفايتها لإمداد الفرد باحتياجاته الغذائية وذلك كمتوسط لعامى (١٩٩١-١٩٩٢) ، وعامى (١٩٩٨-١٩٩٩) .

متوسط نصيب الفرد اليومى من الغذاء :

- بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من الغذاء الكلى الصافى نحو ١٦٤١ جرام كمتوسط لعامى (١٩٩١-١٩٩٢) زاد الى نحو ١٩٥٩ جرام كمتوسط لعامى (١٩٩٨-١٩٩٩) وبنسبة زيادة قدرها ١٩,٤% ، كما يتبين زيادة متوسط نصيب الفرد اليومى لجميع المجموعات الغذائية (باستثناء البيض) خلال الفترتين السابقتين كما يتضح من الجدول رقم (٦) .
- كما يتضح أن الفرد فى مصر يحصل على أكبر من الكمية الموصى بها عالميا لاجمالى المواد الغذائية (١٤٦٩ جرام يوميا)[١٦] بنحو ١١,٧% ، ٣٣,٣% للفترتين (١٩٩١-١٩٩٢) ، (١٩٩٨-١٩٩٩) على الترتيب .

نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية :

من بيانات الجدول رقم (٦) يتبين :

- زيادة متوسط إمدادات الطاقة الغذائية من ٣٦١٣ الى ٤١٤١ سعراً حرارياً للفرد (بنسبة زيادة ١٤,٦%) فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ وهو أعلى من المعدل المعيارى الذى توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمقدر بنحو ٢٦٠٠ سعراً حرارياً للفرد فى المتوسط .
- نسبة السعرات من مصدر نباتى تبلغ نحو ٩٤% ، ٩٣% ، بينما نجد أن السعرات من مصدر حيوانى تبلغ نحو ٦% ، ٧% الى اجمالى السعرات للمواطن المصرى خلال الفترتين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ بالترتيب ، وبمقارنة نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية للمواطن المصرى بنصيب الفرد للعالم الخارجى (جدولين رقم ٢ ، ٦) يتضح أن نسبة ما يحصل عليه المواطن المصرى من السعرات الحرارية يفوق معدلات الاستهلاك فى بلدان العالم المتقدم والنامى على السواء .
- أن الوجبة المصرية تتسم بالافراط فى تناول الحبوب أى ما يعادل ٢٥٢٥ ، ٢٦٧١ سعراً حرارياً للفرد فى اليوم للفترتين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ تمثل نحو ٦٩,٩% ، ٦٤,٥% من جملة ما يتناوله الفرد من الطاقة الكلية ، ويشير انخفاض النسبة فى الفترة الثانية بالمقارنة بالأولى الى تحسن نسبى فى استهلاك المنتجات الحيوانية والخضر والفاكهة مما يشير

الى تحسن النمط الغذائى فى الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بالمقارنة بالفترة ١٩٩١-١٩٩٢ .

متوسط نصيب الفرد من البروتين :

بدراسة الجدول رقم (٦) يتبين أن متوسط نصيب المواطن المصرى من البروتين النباتى والحيوانى زاد من ١٠٤,٦ جرام يومياً الى ١١٨,٧ جرام يومياً (بنسبة زيادة ١٣,٥%) فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ ، ويتضح من هذه البيانات أن متوسط نصيب الفرد يزيد عن المعدل المعيارى والذى توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (٥٦ جراماً تقريباً تختلف باختلاف الوزن والسن والنوع) ، إلا أن معظمها من مصادر نباتية حيث يتبين أن نسبة البروتين من مصدر نباتى فى متوسط نصيب المواطن المصرى نحو ٨٣% ، ٧٩,٨% فى فترتى الدراسة على الترتيب ، بينما نجد أن نسبة البروتين الحيوانى بلغت نحو ١٧% ، ٢٠% من اجمالى البروتين اليومى للفرد .

يلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً فى متوسط نصيب المواطن المصرى من البروتين الحيوانى حيث زاد من نحو ١٧,٤ جرام/يوم الى ٢٤ جرام/يوم (بزيادة قدرها ٣٨%) فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ . وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى إلا أنه لم يصل الى المعدل المعيارى (٢٨ جرام يومياً) الموصى به من منظمة الصحة العالمية ، كما يقل كثيراً عن متوسط استهلاك الدول المتقدمة والتى تستهلك معدلات عالية من البروتين الحيوانى .

نصيب الفرد من الدهون :

يتضـــح من بيانات الجدول رقم (٦) أن متوسط نصيب الفرد اليومى مـــن الدهون المتحصل عليها من المجاميع الغذائية قد زادت من نحو ٥٨,٨ جـــرام الـــى ٧٧,٧ جرام فيما بين ١٩٩١-١٩٩٢ ، ١٩٩٨-١٩٩٩ وبنسبة زيـــادة قدرها ٣٢% ، علما بأن كمية الدهون الموصى بها هى ٦٧,٣ جرام يومـــياً للفرد[١٨] وذلك يوضح أن ما يحصل عليه الفرد فى اليوم من الدهون فى الفترة الثانية يتخطى الحدود الآمنة ويزيد عن الحدود الموصى بها .

جدول رقم (٦) : الاستهلاك الفردى وما يحويه الغذاء اليومى من السعرات الحرارية والبروتين والدهن كمتوسط لعامى ١٩٩٩ ، ١٩٩٨
مقارنة بمتوسط عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢

السلعة	كجم / سنة		جرام / يوم		سعر / يوم (عدد)		بروتين / يوم (جرام)		دهن / يوم (جرام)	
	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩	متوسط ٩١ ، ١٩٩٢	متوسط ٩٨ ، ١٩٩٩
الحبوب	263.1	277.3	720.7	760.0	2525	2671.0	74.5	77.2	16.6	17.3
المحاصيل للنشوية	20.6	21.1	56.4	57.6	48	51.5	1.1	1.0	0.1	0.5
السكر والعسل	29.3	37.1	80.2	101.7	243	313.0	-	-	-	-
البقوليات	6.3	8.8	17.3	24.0	61	84.5	4.2	5.9	0.3	0.4
النقل	0.2	0.5	0.4	0.8	3	8.0	0.1	0.3	0.2	0.6
المحاصيل الزيتية	2.9	6.0	7.8	16.3	34	63.0	1.4	2.3	2.6	5.1
الزيوت النباتية	8.9	12.9	24.3	35.3	215	314.5	-	-	24.3	35.3
البصل والثوم والخضر	112.0	146.5	306.7	401.4	115	151.5	4.4	6.2	0.9	1.1
الفاكهة	74.8	97.0	204.8	264.4	148	189.5	1.7	2.0	1.0	0.7
اللحوم	13.3	17.9	36.2	49.1	70	90.5	6.9	9.3	4.8	5.7
الألبان	58.0	76.2	158.8	208.8	122	166.0	5.8	7.7	7.0	10.3
البيض	2.9	2.5	7.9	6.9	13	10.5	1.0	0.9	0.9	0.8
الأسماك	7.2	12.1	19.7	33.2	17	28.0	3.7	6.2	0.4	0.5
المنتجات النباتية	517.8	606.4	1418.5	1661.3	3391	3846.0	87.2	94.7	45.8	60.5
% من الجملة	86.0		86.0	84.8	94	92.9	83.0	79.8	78.0	77.9
المنتجات الحيوانية	81.3	108.7	222.5	297.8	222	295.0	17.4	24.0	13.0	17.2
% من الجملة	14.0		14.0	15.2	6	7.1	17.0	20.2	22.0	22.1
الجملة العمومية	599.1	715.1	1641.0	1959.1	3613	4141.0	104.6	118.7	58.8	77.7

المصدر : جمعت وحسبت من

وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة .

يتضـــح مما سبق أن مستوى الأمن الغذائى للطاقة والبروتين النباتى والدهون يفـــوق المســـتويات المعـــيارية للحصـــول على حد أدنى للأمن الغذائى بينما يـــنخفض بالنسبة للبروتين الحيوانى ، وجدير بالذكر أن هذه البيانات تعبر عن متوســـط عام ولا تأخذ فى اعتبارها توزيع الدخل والذى يقود بالضرورة الى اســـتبقاء بعض الشرائح الاجتماعية دون مستوى الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية من ناحية ، بينما يعانى البعض الآخر من مشاكل السمنة وغيرها من المشاكل الصحية الناتجة عن الزيادة الكبيرة فى استهلاك الغذاء .

٤- **الفقر والأمن الغذائى :**

قـــدر عـــدد ناقصى الأغذية فى مصر بنحو ٢,٦ مليون نسمة تمثل نحو ٤% من عدد السكان كمتوسط للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨[١٩] ، كما بلغ انتشار نقص الأغذيـــة بين الأطفال دون الخامسة نحو ١٢% ، وهناك حقيقة علمية يجدر ذكـــرها وهى أن الخلية التى حرمت من غذائها فى الصغر تظل قاصرة مهما أجزلـــنا لهـــا العطاء فى الكبر[٢٠] ، فالطفل الذى حرم من أخذ احتياجاته فى مـــرحلة مـــا قبل المدرسة يصاب بالتأخر فى النمو الجسدى والعقلى ويصاب بالبلادة وبطء الفهم ، ويرجع نقص الأغذية فى مصر بالدرجة الأولى كنتيجة حتمـــية للفقـــر حيـــث يكونون أكثر عرضـــــة لمشـــــاكل نقص البروتين الحيوانى ونقص المغذيات الدقيقة وخاصـــة الحديد واليود وفيتامين أ .

وبـــناءً علـــى تقديرات تقرير التنمية البشرية لمصر والمستقاه من مسح دخل الأسرة وانفاقها لعام ١٩٩٦/٩٥ ومسح دخل الأسرة وانفاقها لعام ١٩٩١/٩٠ ومســـح ميزانـــية الأســـرة لعام ١٩٨٢/٨١ وجد أن ما يقرب من ٢٣% من

المصـــريين يعيشـــون تحت خط الفقر ، وتشتمل هذه النسبة على حوالى ٧% مـــن المصـــريين يمكن اعتبارهم فى حالة فقر مدقع ، بالاضافة الى ذلك ما يقـــرب من خمس السكان يعيشون حالة فقر معتدل . (قد قدر خط الفقر على المســـتوى القومى على أساس سلة الطعام بـــ ٣١٤٨ جنيها للأسرة و ٥٩٤ جنيها للفرد عام ١٩٩٦/٩٥).

ومـــن واقع نمط الاستهلاك الفعلى كما تعكسه بيانات الدخل والانفاق للأسرة لعـــام ١٩٩٦/٩٥ يتبيـــن أن الغـــذاء يمثل البند الأساسى فى اجمالى الانفاق الاســـتهلاكى للفقـــراء حيـــث بلغت نسبة الانفاق على الغذاء ٥٥% ، ٦١% للفقـــراء فـــى الحضـــر والريف على الترتيب . وأن أفقر ٢٠% من السكان يســـتهلكون أقل من ١٣% من اجمالى استهلاك الغذاء ، وأن متوسط نصيب الفـــرد مـــن استهلاك اللحوم والألبان فى الأسر الفقيرة لا يتعدى ٥٠% من متوســـط نصـــيب الفـــرد فـــى الأسر غير الفقيرة مما يؤثر سلباً على الحالة الغذائية للفقراء .

ويوضح تصوير حالة الفقر فى مصر أن الفقراء إما أنهم يشتغلون فى أنشطة هامشـــية ذات أجـــور منخفضة ، أو أنهم متعطلون ، ومعظمهم أميون أو من ذوى المستويات التعليمية المتدنية.

التوصيـــــات :

١- حتى تستطيع الدول النامية الوفاء باحتياجات سكانها من الغذاء والمنافسة فـــى عصـــر النظام العالمى الجديد ، ينبغى أن تعتمد الى حد كبير على قدراتهـــا الذاتـــية فى استثمار قدرات العلم والتكنولوجيا خاصة فى ضوء تراجع الدول المتقدمة عن تقديم العون للدول النامية .

٢- ينـــبغى لـــدى تطبيق التكنولوجيات الجديدة فى الزراعة فحص تأثيراتها الســـلبية والايجابـــية المنتظرة ، كما ينبغى دراسة تأثيرها على البيئة فى المدى الطويل .

٣- الـــتعاون الدولـــى فى مجال تعبئة الموارد السياسية والقانونية والطبيعية وتحســـين وســـائل استغلالها الى جانب تعبئة الموارد الحالية فى الكفاح العـــالمى ضـــد الجـــوع ومواجهة الظروف الطارئة التى قد تتعرض لها بعض البلدان كالكوارث الطبيعية والأمراض وغيرها .

٤- التأكيد على أهمية التمويل والاستثمار فى الزراعة لتحقيق الأمن الغذائى.

٥- الاهـــتمام بالتنمية المحلية الشاملة بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصـــة من أجل مزيد من الانتاج والذى يؤدى بدوره الى ارتفاع متوسط الدخـــل الفـــردى والـــذى يعتبر المحدد الرئيسى لنصيب الفرد من المواد الغذائية .

٦- التوجـــيه والتوعـــية الدينـــية والاجتماعـــية من أجل المزيد من التكافل الاجـــتماعى والتعاون بين الدولة والمنظمات الأهلية والقادرين من أبناء

المجـتمع فـى ضمان الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع .

٧- الاهـتمام بالتوعـية الثقافـية الغذائية من خلال وسائل الاعلام والثقافة وتبسيط مفهوم الوجبة الغذائية الصحية ، واحتياجات الأفراد فى الأعمار المختلفة ، والمصادر والمكونات والبدائل المختلفة للوجبة الغذائية الكاملة فى ظل مستويات الدخل والأسعار المختلفة .

ملخص البحـــث :

تهـدف هذه الدراسة الى التعرف على أوضاع الأمن الغذائى العالمى ، وأهم المتغـيرات المعاصـرة المؤثـرة عليه وتقييم حالة الأمن الغذائى المصرى باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية والقطاعية ومؤشرات الأمن الغذائى وتشـير النتائج الى أن أوضاع الأمن الغذائى العالمى قد تأرجحت بين الوفرة والعجـز مـنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، وأن هناك جهوداً مبذولة علـى المستوى العالمى والمحلى لاستئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائى ، إلا أن التقديرات تشير الى أن نحو ٧٩٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائـى فـى البلدان النامية وأن هناك نحو ٣٥ قطراً تواجه حالات طوارئ غذائية فى بداية ٢٠٠١ .

وبتقيـيم حالـة الأمـن الغذائى المصرى تبين تحسن الناتج المحلى الاجمالى والـناتج الـزراعى بالأسـعار الثابـتة فى الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) ، وأن الزراعة تحقق ما يصل الى ١٧% من الناتج المحلى الاجمالى .

كمـا تبين زيادة الاستثمار الثابت فى القطاع الزراعى بشكل ملموس من نحو ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ تمثل ٧,٩% من اجمالى الاستثمار الثابت العام الى نحو ٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ تمثل نحو ١٣,٥% من الاجمالى .

كمـا اتضـح تـراجع معـدلات التضخم السنوى من نحو ٢٠% فى أواخر الثمانيـنات الى ٦,٢% عام ١٩٩٧/٩٦ لتصل الى ٢,٤% عام ٢٠٠٠/٩٩ ،

ممـــا يؤثـــر بصـــورة ايجابية على الفقراء وكاسبى الأجور وهم أكثر الفئات معاناة من زيادة الأسعار .

كمـــا تبيـــن أن هـــناك عجـــزاً مستمراً فى الميزان التجارى الكلى والميزان الـــتجارى الـــزراعى والغذائـــى ، ممـــا يمثل ضغطاً واضحاً على امكانيات الاقتصاد القومى .

ويشـــير المؤشر الخاص بنسبة الاكتفاء الذاتى من أهم المحاصيل الغذائية الى التحســـن الواضـــح فـــى نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح ، كما تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى ككل من السكر ، واللحوم الحمراء والبيضاء ، والأسماك رغم الـــزيادة السكانية وأيضاً زيادة متوسط استهلاك الفرد منها . كما اكتفت مصر ذاتياً من الأرز والخضر والموالح ، علاوة على تحقيق هذه الحاصلات فائضاً تصديرياً ، إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من زيت الطعام لنحو ٢٨% عـــام ١٩٩٩ بالمقارنـــة بنحو ٣٦% عام ١٩٩١ مما يمثل عبئاً على ميزان المدفوعات .

وفـــيما يخـــتص بمتوسط نصيب الفرد من أهم المنتجات الغذائية فى مصر ، تبيـــن زيـــادة متوسط نصيب الفرد اليومى من الغذاء الكلى الصافى من نحو ١٦٤١ جـــرام كمتوســـط لعامى ٩١،١٩٩٢ الى نحو ١٩٥٩ جرام كمتوسط لعـــامى ٩٨،١٩٩٩ وبنســـبة زيادة ١٩,٤% . كما اتضح أن مستوى الأمن الغذائـــى للطاقـــة والبروتيـــن النـــباتى والدهون يفوق المستويات المعيارية للحصول على حد أدنى للأمن الغذائى للفرد ، بينما ينخفض بالنسبة للبروتين الحيوانى .

هذا وقد قدر عدد ناقصى الأغذية فى مصر بنحو ٢,٦ مليون نسمة تمثل ٤% من عدد السكان كمتوسط للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ ، ويرجع ذلك كنتيجة حتمية للفقر مما يتطلب معه تضافر الجهود لتحقيق حد أدنى أمن من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع من ناحية ونشر الثقافة الغذائية بين الأفراد للحصول على غذاء أمن من الناحيتين الكمية والصحية .

المراجع والهوامش :

١- سيد محمد حجازى (دكتور) ، " حق الغذاء في المجتمع المصرى " ، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ، برنامج بحوث حقوق الانسان ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢- جاك ضيوف (دكتور) ، " العمل معا لاستئصال الجوع " ، ألفية متحررة من الجوع ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، اكتوبر ٢٠٠٠ ، صـ ٢٥ .

٣- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " القضايا الاخلاقية في الأغذية والزراعة " ، سلسلة المبادئ الاخلاقية ١ ، ٢٠٠١ ، صـ ٥ .

٤- محمد السيد عبد السلام ، " الأمن الغذائي العربي " ، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٣٠ ، صـ ٢٧ .

٥- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائي " ، روما، ١٩٩٨ ، صـ ١٠ .

٦- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " ألفية متحررة من الجوع " ، يوم الأغذية العالمى ، اكتوبر ٢٠٠٠ ، صـ ٥ .

٧- جمال الدين بيومى (دكتور) ، " اختيارات مصر في ضوء المتغيرات العالمية والاقليمية " ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، بحث غير منشور ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ٢٠٠١ .

٨- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " القضايا الاخلاقية في الأغذية والزراعة " ، مرجع سابق (٣) ، صـ ٧ .

٩- عـزة ابراهـيم عماره (دكتورة) ، " سياسات وبرامج التحرر الاقتصادى والتعديلات الهيكلية وآثارها على أداء بعض المتغيرات الهامة فى القطاع الـزراعى " ، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، مجلد رقم ١١ ، العدد ١ ، يناير ١٩٩٦ .

١٠- منظمـة الأغذية والزراعة (الفاو) ، " أثر السياسات الاقتصادية على الأمن الغذائى " ، روما ، ١٩٩٨ ، صـ ٢ .

11- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "New Challenges to the Achievement of the World Food Summit Goals", Committee on World food security, twenty seventh session, Rome, 2001

١٢- مـنظمة الأغذيـة والزراعة (الفاو) ، " القضايا الاخلاقية فى الأغذية والزراعة " ، مرجع سابق (٣) ، صـ ١ .

13- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Assessment of the World food security situation", Committee on World food security, twenty seventh session, Rome, 2001.

14- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Mobilising Resources to Fight Hunger", Committee on World food security, tweuty seventh session, Rome, 2001.

15- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Assessment of the World food security situation", Op.cit. page 4.

١٦- محمـد سمير مصطفى ، " استهلاك الغذاء فى مصر " ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٢٩٩ ، يوليو ١٩٨١ .

١٧- رشـاد عـبد السـلام ، عزه عماره ، أحمد وشاحى (دكاترة) ، " دراسة اقتصـادية لنصـيب الفـرد من البروتين الحيوانى ومدى تأثيره بالانفاق

الاستهلاكي السنوى للفرد في ريف وحضر مصر " ، المؤتمر الرابع للاقتصاديين الزراعيين ، ٢٥-٢٦ اكتوبر ١٩٩٥ .

١٨- توفيق السيد عبد العال ، " أثر سياسات التحرر الزراعي علي الأمن الغذائي في مصر " ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

19- Food and Agriculture Organization (F.A.O.), "Assessment of the World food security situation", op.cit. page 22.

٢٠- سيد محمد حجازى (دكتور) ، " حق الغذاء في المجتمع المصرى " ، مرجع سابق (١) ، صـ ٨٩ .

٢١- معهد التخطيط القومى والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، " تقرير التنمية البشرية "مصر" "، القاهرة ، ١٩٩٦ ، صـ ٣٥ .